مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد السابع / العدد الأول (جوان 2023)
ص ص.(71-95).

دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

The Role of civil society in activating participatory democracy at the local level

ط.د نورية حجيج[1]، مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر3 (الجزائر)
hadjidj.noria@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/22 تاريخ القبول: 2023/04/24 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تكمن أهمية دور المجتمع المدني في ترسيخ التشاركية وتنمية الثقافة المدنية لدى الفرد، لذا ستحاول هذه الدراسة التطرق إلى المجتمع المدني من خلال عدد من المؤشرات كالمشاركة، قيم الحرية والممارسة الديمقراطية، الحوار والاعتراف بالآخر، والتي تعتبر مدخلا أساسيا للحكم على مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

كما أن هذه الدراسة ستسلط الضوء على دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وخاصة بعد الإصلاحات السياسية الحاصلة سنة 2011 والتعديل الدستوري لسنة 2016، باعتبار الديمقراطية التشاركية إحدى الحلول العملية والواقعية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن بين الآليات الناجعة لإشراك المواطنين والفاعلين في الشأن المحلي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الديمقراطية، المشاركة، الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية.

Abstract

The important role of civil society institutions lies in the consolidation of the individual's participation and the development of civic culture. This study will therefore attempt to address civil society institutions through a number of indicators, such as participation, values of freedom and democratic practice, dialogue and recognition of the other, which are essential to governing the effectiveness of civil society institutions in achieving local development.

This study will highlight civil society's role in promoting participatory democracy, especially after the political reforms of 2011 and the constitutional amendment of 2016. Participatory democracy is one of the practical and realistic solutions to economic, social and political problems. It is an effective mechanism for achieving good governance by involving citizens and all actors in the conduct of local public affairs.

key words: Civil Society, Democracy, Participation, Participatory Democracy, Local Development.

مقدمة:

يعتبر المجتمع المدني صمام الأمان للدولة لتجنيبها العنف السياسي، فهو فضاء للحرية والديمقراطية والمشاركة البناءة، والمساهمة في تحقيق مشاريع التنمية، بحيث يجنب المجتمع والدولة التجاوزات التي قد تظهر نتيجة الإفراط في الذاتية والأنانية.

وإذا كان ظهور المجتمع المدني في العالم المتقدم قد ارتبط بعمليات التحول الرأسمالي والتحول الحضري وحقوق المواطنة، فإن المجتمع المدني في الجزائر ظهر ليملأ الفراغ الذي ترتب عن عجز الدولة في الوفاء بالاحتياجات والخدمات الإنتاجية لمواطنيها لاسيما في فترة التسعينيات، التي شهدت ميلاد العديد من مؤسسات المجتمع المدني والتي توجهت نحو قطاعات جديدة منها: حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حقوق المواطنة، الدفاع عن البيئة، إلا أن غالبيتها يواجه عددا من المعوقات الاجتماعية والسياسية والقانونية حالت دون تفعيل دورها في المجتمع.

في هذا السياق، برزت ضرورة إبداع طرق ونماذج جديدة تسهم في تكريس الديمقراطية وترسخ لفكرة المشاركة السياسية، وذلك من خلال ما يطلق عليه بالديمقراطية التشاركية التي تتحدد في إشراك المواطنين في تدبير الشأن العام، وهذا يرتكز على ضرورة توافر المجتمع المدني الذي ينمّي الوعي والثقافة السياسية التي قد تزيد من قيم المشاركة والتعاون، أو تدعم من الاعتزاز بالوطن وقد يخلق هذا نتائج ايجابية في المجتمع، وبالتالي تشجيعه على تبني قيم الديمقراطية وتجاوز تمظهرات أزمة التمثيل السياسي وبالتالي تحقيق التنمية المحلية.

حيث أن ارتباط موضوع المجتمع المدني بمؤشر الديمقراطية التشاركية يثير جدلا، ولاسيما بعد تنامي الوعي السياسي والذي أظهر مدى الحاجة للعمل الجماعي في إحداث

التغييرات في البنية المجتمعية، وعليه فإن هذه الدراسة تحاول تبيان دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية التشاركية وكيفية تفعيلها على المستوى المحلي.

انطلاقا مما سبق وما كتب حول الموضوع ونظرا للحاجة إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن العام نطرح الإشكال الآتي:

ما مدى إسهامات المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي؟

ولدراسة الإشكالية وتوضيح متغيراتها نطرح التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالمجتمع المدني وما معنى الديمقراطية التشاركية؟

2. ما هي أهم الأدوار المحلية التي يمكن أن يضطلع بها المجتمع المدني في سبيل تعزيز المقاربة التشاركية؟

3. ما هي أهم المؤشرات التي يعتمدها المجتمع المدني لتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي؟

ولمناقشة هذه الإشكالية تمّ اقتراح الفرضيات التالية:

-كلما كان المجتمع المدني قوي وذات استقلالية كلما كانت هناك مشاركة بناءة وفعالة لأفراد المجتمع المحلي.

-تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

-يتميز المجتمع المدني في الجزائر بأنه حديث النشأة ولا يملك الخبرة الكافية إضافة إلى التحديات التي يواجهها على المستوى الداخلي والخارجي مما يعيق تفعيله للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

منهجية الدراسـة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي والذي يعتبر من بين مناهج البحث العلمي، وهذا لدراسة الظاهرة في إطارها الزماني والتطورات التي لحقت بها بدءا من 1989 وذلك مع ظهور التعددية، والقصد من استخدام المنهج التاريخي هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها، وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في تفسير ذلك وتقديم تصور للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها (شلبي، 1997، صفحة 56)، وعليه فإن الأخذ بهذا المنهج يساعد على الإلمام بمسار المجتمع المدني في الجزائر.

كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي من أجل استقراء واقع المجتمع المدني الجزائري، حيث يقصد بالمنهج التحليلي هو ذلك المنهج الذي يقوم على تحليل الظاهرة وربطها بمجموعة علائق ارتباطية بغية الوصول إلى تحليل أو تفسير مقنع لمدى نجاح أو فشل المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

أهداف الدراسـة:

تسعى أي دراسة علمية في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف محددة سواء كانت أهداف نظريه من أجل تفسير ظاهرة اجتماعية، أو أهداف تطبيقية لأجل إيجاد حلول لمشكلات ميدانية ترتبط بإجراءات محددة، وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إثراء الجانب النظري المتعلق بموضوع المجتمع المدني ودوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية.
2. التعرف على مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على المشاركة الشعبية والتنمية المحلية.
3. تحديد مؤشرات فعالية المجتمع المدني في مدى تحقيق الديمقراطية التشاركية.

وسيتم توضيح ذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية

من المسلم به في البحوث الاجتماعية أن يقوم الباحث بتعريف المفاهيم الأساسية التي تحتويها الدراسة تعريفا إجرائيا، فالمفهوم هو عبارة عن الوسيلة الرمزية المختصرة والواضحة التي يستعان بها للتعبير عن معنى أو أفكار معينة يراد إيصالها إلى المعنيين بالموضوع الذي يراد توطئته لتجليته ومعرفة تفاصيله وتقصي أحواله (سمير، 2018، صفحة 133).

وفي هذا السياق وقبل الخوض في الدور المنوط بالمجتمع المدني في عملية التنمية المحلية، وفقا للنظرة الجديدة التي أصبحت تعتمد مبدأ التشاركية كمقاربة جديدة، يتم بمقتضاها الاتفاق على عقد تواصلي، يهدف إلى خلق مجال عمومي جديد ومتحرر من كل الضغوط في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية التي تبنى في إطار تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية بين مختلف الأطراف المجتمعية، يتعين أولا بيان مفهوم كل من المجتمع المدني، الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

2.1 مفهوم المجتمع المدني:

بالرغم من انتشار واسع لمفهوم المجتمع المدني في كل من الدول الغربية والعربية، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد موحد، فكل تعريف يرتبط بظروف تاريخية معينة وبواقع اقتصادي واجتماعي وسياسي يعبر عن مضمون هذا التعريف، لذا سنتناول بعض التعاريف الواردة حول المجتمع المدني.

يُعرف المجتمع المدني بأنه يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً او كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة الى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة فهو اذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا

تخضع مباشرة لهيمنة السلطة وينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وابداعاته (برواري، 2007، الصفحات 12-13) .

كما يُقصد بالمجتمع المدني على أنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" (بلعيور، 2006، صفحة 123)، وهو يشمل كل من الجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات.

حيث يعرفه والزر(welzer): "هو ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي، سواء كان جماعة أو نقابة...الخ، في إطار هذا المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من اجل تحقيق هدف واحد سام ألا وهو حب الاجتماع الإنساني" (حسن، 2000، الصفحات 50-51).

كما يعرفه وايت(white) "هو المجال الوسيط بين الدولة والأسرة، الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها" (فيشر، 2009، صفحة 28).

وعرفه "علي حرب" بأنه "مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية. (حرب، 2007، صفحة 7)

ومنه، نجد أن مفهوم المجتمع المدني عرف توسعا كبيرا في استخداماته بشكل غير مسبوق خاصة منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث ما فتئ يعرف تحولات عديدة واختلفت تعريفاته ودلالاته بحسب السياقات التي استعمل في إطارها، فتارة يستخدم كمقابل للدولة والمجتمع السياسي، وتارة كمقابل للدين وتارة كمقابل للنظم العسكرية والبني الاجتماعية التقليدية (الصادق، 2007، صفحة 7).

ومنه، ينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاث أركان رئيسية هي:

1. الركن الأول :الفعل الإرادي الحر :حيث يتكون بالإرادة الحرة للأفراد من أجل تحقيق مصلحة مادية ومعنوية أو الدفاع عنها.

2. الركن الثاني :التنظيم الجماعي :فهو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم لكن بشروط يتم التراضي بشأنها.

3. الركن الثالث :ركن أخلاقي سلوكي :ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين (مشري، 16 - 12/17/ 2008، صفحة 05)

2.1 مفهوم الديمقراطية التشاركية:

أما مفهوم الديمقراطية التشاركية فهي: "مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة". (هوشات، جانفي 2017، صفحة 274)

كما عرفت على أنها "مساهمة المواطنين في الإدارة وهم يشاركون في إصدار القرارات ليس بصفتهم عاملين، وإنما بصفتهم مستفيدين أو مستعملين للمرافق العمومية باعتبارهم عنصرا مكونا للإدارة حتى تأتي قراراتها معبرة ومترجمة لحاجياتهم الواقعية". (سليمة، 2009/ 2010، الصفحات 123-124)

كذلك تعني "إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية" (رشيد، 1981، صفحة 99).

ويقصد بها أيضا "مجموعة الإجراءات والوسائل والأليات التي تتيح للمواطن الانخراط بشكل مباشر في تسيير الشون العامة، أي مشاركة المواطنين في القرارات التي لها تأثير مباشر على الشأن العام (قوي، 2015، صفحة 53).

ومنه، يمكن القول أنّ الديمقراطية التشاركية هي مجموعة الأنشطة التطوعية التي يتم فيها توحيد بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية والتي لها صلة بالمجتمع المحلي سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية والتي تكون بالرأي أو الجهد أو المال مع مراعاة الاعتبارات المجتمعية لتفادي التعارض مما يحقق مصالحهم داخل المجتمع الواحد.

3.1 مفهوم التنمية المحلية:

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاهية والاستقرار والتطور، بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعرف التنمية بأنها العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من (السكان والحكومة) بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن (طوالبية، 2016، صفحة 109).

وفي إطار الاهتمام المتزايد بالتنمية الشاملة، ظهر مفهوم التنمية المحلية كمصطلح جديد في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليشير إلى آلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي يجري بمقتضاها التخطيط لمختلف العمليات وتنفيذها على أساس تعاون الجهود الأهلية والحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، عبر عملية تعبئة وتنظيم مجهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية (العبد، 1985، صفحة 336).

في هذا السياق، تُعرف التنمية المحلية بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات المجتمع المحلي، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطن بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع (يوسفي، 2009، صفحة 48).

كما يعرف الدكتور "أحمد رشاد عبد اللطيف" بأن التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج الحكومية التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه على المستوى المحلي، تهدف الى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات من خلال تحسين نظام توزيع الدخل (اللطيف، 2002، صفحة 16).

وبهذا يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة، لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب.

المحور الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

يشكل المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية التي تحاول فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي العلاقة التي تنطوي على الأهمية البالغة بالنسبة للتنمية خاصة في بعدها المحلي وفي إضفاء الطابع التشاركي في التسيير، خاصة في ظل الإصلاحات السياسية الحاصلة على مستوى النظام السياسي والمرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة، القائمة على تفعيل دور "الفرد المواطن" بالحفاظ على مكتسباته المادية والمعنوية وتكريسها.

لذا يلعب المجتمع المدني دورا رئيسيا في تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وهو ما يمنحها الأهمية البالغة في تفعيل العمل المدني وتعزيز العلاقات الاجتماعية

بين أفراد المجتمع وهذا بغض النظر عن الأهداف التي نشأت من أجلها هذه المؤسسات (شهرزاد، 2022، صفحة 44)، وهذا من خلال:

1-التطوير: ويعني تقوية قدرات الأفراد باتجاه الاستقلالية، وهذا ما يمكن تسميته "**الأثر التطويري التنموي على الأفراد**": يتضمن "تطوير وبناء قدرات الأفراد كأثر من آثار علاقة مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة"، ويتضمن عناصر أهمها:

أ-الوكالة السياسية: بمعنى منح الأفراد الشعور بأنهم قادرون على التأثير في الشؤون العامة، وبناء الثقة لديهم بهذا الأمر، وبناء عادات الاعتماد على الذات في حل المشكلات.

ب -المعلومات: تعمل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مصادر معلومات يمكن أن تكون مكمله أو منافسة للدولة، وهذا يعني مصادر المعلومات لدى الأفراد وهذا يعزز من الشفافية والمحاسبة.

ت -المهارات السياسية: ونعني بها مهارات تكوين جماعات الضغط والتفاوض الداخلي.

ث -الفضلية المجتمعية: وتعني تثقيف الأفراد على قيم عامة كالمشاركة والاهتمام والتسامح واحترام حقوق الإنسان.

ج -مهارات النقد: يشكل المجتمع المدني لدى الكثير من المفكرين "مدرسة لنشر الديمقراطية"، تحث الأفراد على طرح مصالحهم واهتماماتهم تجاه الآخرين.

2-التشريع للبنية الاجتماعية التحتية في المجال العام من خلال الإعلام وتطوير البرامج وفحص الأفكار وتمثيل قطاعات وهذا يعني الأثر الاجتماعي العام، يتضمن عناصر أهمها. (برواري، 2007، الصفحات 35-38)

أ-الاتصال الجماهيري: يلعب المجتمع المدني دوراً مهماً في تعميم المعلومات ذات الاهتمام العام وتحقيق هدف المؤسسات للاتصال بين الأفراد والمنظمات.

ب-تمثيل الاختلاف: إن تعدد المنظمات في اتجاهاتها وأهدافها والمجتمع الذي تعمل فيه يؤدي إلى تأكيد تعددية واختلاف في معالجة الأمور، وبهذا فإن التأثير في الدولة والحكم يأتي من خلال هذا التعدد وإما يأتي من خلال تحديد قطاعات محددة وللتأثير العام.

ت-تمثيل الاتجاه العام: وهذا ناتج عن التشبيك بين هذه المؤسسات وقدرتها على مأسسة علاقات دائمة فيما بينها أو من خلال تقاطع النشاطات أو تقاطع الاهتمامات، الأمر الذي يجعلها تخلق رأياً عاماً حول قضية عامة أو توحد قطاعات مختلفة حول مطلب معين.

3-تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي من خلال التمثيل السياسي والضغط وتنظيم النشاطات الجماعية وتقديم بدائل وهذا ما يسمى **الأثر المؤسساتي**، ويتضمن:

أ-التمثيل: ويشكل أحد أهم مجالات عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتبدو الوظيفة التمثيلية لهذه المؤسسات واضحة في قدرة هذه المنظمات على الوصول إلى المجتمع السياسي، فهي إما أن تقدم نفسها في هذا المجال أو أنها تدعم من يمثل طموحاتها وتشكل داعية له.

ب-المقاومة: ويعني استغلال الحريات الأساسية والديمقراطية من أجل مقاومة قرارات عامة أو السعي لتغييرها بالطرق الديمقراطية، وتقوم هذه المقاومة على أعمال جماعية غير فردية وموجهة باتجاه أهداف محددة ذات مدى زمن محدد أو سياسة محددة، وترتبط هذه المقاومة التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني بالحركات الاجتماعية والثقافية.

ت-الدعم: بمعنى تقديم خدمات تشملها الدولة، أو أنها ليست ضمن أولوياتها سواء كان ذلك من خلال العمل الخيري والإغاثي أومن خلال تقديم نماذج معارضة لنماذج حكومية في هذا المجال ويعتمد هذا الموضوع على الأيديولوجية والرؤية التي تنطلق منها المؤسسة واتجاهات عملها (أحمد م.، صفحة 38).

وفي هذا السياق، تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا فعالا في إنتاج ثقافة ديمقراطية تقوم على خاصيتين أساسيتين:

1-الفضائل مثل: التسامح، الاعتماد على الذات، ضبط النفس، والرشد والعقلانية.

2-الفعالية المدنية في المصلحة العامة، وتشير إلى وظيفة نزعة الخير والمصلحة الذاتية المثقفة، وهذا يعني أن المجتمع التعددي يتضمن ثقافة مدنية ديناميكية تتجاوز في قيمها ومعاييرها وأفعالها المناطقية والإثنية، وتتضمن الفاعلية والاستجابة الفعالة والتعاون المدني والتنسيق (الحوراني، 2013، الصفحات 77-78)

بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسعى لمعرفة دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ومحاولة معرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات دقيقة تدل على التوجه نحو إيجاد تنمية حقيقية مؤسسة بالمواطنين وموجهة إليهم أم لا، وعليه فإن هذا الموضوع يستمد أهميته من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات نذكر منها ما يلي:

1.2 قيم الحرية والممارسة الديمقراطية:

تعتبر الديمقراطية أنسب صيغة لتنامي المجتمع المدني، فعلى الرغم من تعدد آليات وأساليب تطبيقها، إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي والفكري، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق وحريات المواطن، ومتى قويت وتدعمت مؤسسات المجتمع المدني، فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام حكم، فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها. (توفيق، الصفحات 698-699)

يبدو أن من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني هي إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع قيم العمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة

الخلافات بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم في مجملها تعتبر قيم الديمقراطية المدنية.

لذا تعد الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ إقرارها لدستور التعددية السياسية والحزبية سنة 1989، نقلة نوعية هامة ضمن حلقات وتطور الممارسة السياسية فقد نصت تلك الإصلاحات على العديد من قيم الفكر الديمقراطي والانفتاح السياسي، كإتاحة الفرصة لجميع القوى والجماعات للتنافس دون قيد، والاحتكام إلى صناديق الانتخابات كوسيلة محايدة للتنافس الحزبي في إطار ديمقراطي (الكريم، صفحة 39)

وفي السياق ذاته، يلاحظ بأن العديد من مؤسسات المجتمع المدني تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، فلا معنى للعملية السياسية من دون تعامل جاد وحيوي مع العملية الديمقراطية، ولا قيمة لهذا التعامل من دون وجود أحزاب ديمقراطية تستنبط الديمقراطية داخليا.

2.2 الحوار قيمة أساسية من قيم المجتمع المدني:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر دورا فاعلا في التنشئة على قيم وثقافة الحوار، لذا فإنها ملزمة بتفعيل قيم الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف، وبذلك تسهم وظيفة حل الصراعات وديا في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية.

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني في إطار عملها على إلغاء التناقضات والتباينات التي تغذي عوامل الفرقة في المجتمع، على نحو يسهم في إعادة إنتاج مقومات التحالف الاجتماعي الذي يضمن الوفاق الوطني في ظل حدة التنافس السياسي وتناميه.

يبدو أن التعايش السلمي بهذا المعنى، لا يتأتى إلا بإرساء قاعدة من القيم المشتركة التي تتقيد بها كل الجماعات، ويأتي الحوار في أولويات تلك القيم، والتعبير عن الذات، والمشاركة السياسية، والتبادل السلمي للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية، والتخلي عن الهيمنة

وفرض الرؤية الأحادية وكفالة الحقوق بإقامة دولة المواطنة التي تكفل للجميع الحقوق المدنية والسياسية، والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. (عمر، 2015، الصفحات 41-42)

وهنا يتطلب الأمر ضرورة التأسيس الثقافي لمفاهيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في وعي الفاعلين لدى مؤسسات المجتمع المدني الجزائري، لتفعيل الممارسة الديمقراطية عن طريق الحوار والمشاركة والاعتراف بالآخر والتسامح وكلها تشكل الإطار المعرفي للديمقراطية، التي ينبغي تعليمها للأفراد والجماعات من خلال عملية التنشئة السياسية داخل مؤسسات المجتمع المدني.

وهكذا، يمكن أن تتحول هذه التنظيمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقيته، وذلك لكون منظمات المجتمع المدني هي النبع الذي يتولد منه رأي المال الاجتماعي وهو الأمر اللازم للحكم الراشد، وتستطيع منظماته أن تملأ الفراغ الذي ينشأ عن تقليص حجم الدولة، كما تستطيع أن تدعو للإصلاح الذي يعزز التنمية المحلية المستدامة، وأن تراقب خطى تنفيذ ذلك الإصلاح. (ابراهيم، 2001، الصفحات 698 -699)

3.2 الاعتراف بالآخر وإدارة التنوع الثقافي في المجتمع:

إن طبيعة الاختلاف تقتضي توفير المناخ المناسب للتواصل والتفاعل بين مختلف الأفراد والجماعات، وتقوم هذه العلاقة على قيم إنسانية عليا تضمن كرامة الإنسان وحقوقه، كما يعني مبدأ الاختلاف قبول الآخر المختلف من خلال بناء علاقات تقوم على الحوار والشراكة والتفاعل. (زياني، 2011، صفحة 311)

من هنا، فإن البناء العقلاني الأساسي للمجتمع المدني يرتبط جوهريا وعضويا بتعميم قيم العيش المشترك، وتعزيز متطلبات التلاقي والتفاهم بين مختلف الشرائح الاجتماعية، واعتماد مقاربة ديمقراطية تشاركية وتوافقية للشأن السياسي وتكييف واقع التنوع والاختلاف الديني والثقافي والاجتماعي.

ومنه، يبدو أن المواطن الجزائري يعاني إكراهات هذه الأزمة القيمية حالة اغتراب ثقافية اجتماعية وسيكولوجية، حالة من فقدان الإحساس بالانتماء والمواطنة على المستوى الثقافي وحالة من الضياع في مستوى العلاقات الاجتماعية، وحالة من الذهنيات النفسية على المستوى السيكولوجي، باختصار، أنه يعاني أزمة هوية وانتماء (وطفة، 1995، صفحة 66).

إذا يمكن القول أن سيطرة الثقافة التقليدية في المجتمع الجزائري حل دون تبلور ثقافة المواطنة، ويعبر ذلك عن غياب ثقافة الحوار والتسامح، والتعددية الفكرية والسياسية والاعتراف بالآخر، وهذا ما انعكس سلبا على دور مؤسسات المجتمع المدني الجزائري في التأسيس الثقافي لقيم المواطنة في وعي الأفراد والجماعات.

ولقياس مدى فاعلية أو تخلف مؤسسات المجتمع المدني قدم "صامويل هنتكتون" في هذا الإطار أربع مؤشرات كيفية يمكن من خلالها قياس ذلك، وهي:

1-القدرة على التكيف في مقابل الجمود: بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية المحيطة بها.

2-الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع: أي لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد حيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، فضلا عن مدى تدخل الدولة فيها.

3-التعقد في مقابل الضعف التنظيمي: بمعنى تعدد هيئات التنظيم ووجود تنظيم سلمي داخلها، إلى جانب انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع، وبالتالي، تعدد ولاءاتها وأهدافها.

4-التجانس في مقابل الانقسام :ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه. (الخزرجي، 2004، الصفحات 110- 111)

ومن ناحية أخرى، إن المؤشرات الكيفية على أهميتها لا تكفي وحدها لقياس مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، بل يجب الاستناد في ذلك أيضا على المؤشرات الكمية، وهي كالآتي:

1. الاتساع الجماهيري: ويقاس بعدد المنظمات والجمعيات القائمة وحجم العضوية، أي حجم الموارد المادية والبشرية التي تمتلكها تلك الوحدات وتمكنها من تمويل نشاطها تغطية احتياجات أعضائها ذاتيا، ومدى ما تتمتع به من حرية في التعبير والتنظيم، وهنا تنشأ إمكانية قيام مجتمع مدني ديمقراطي يكون بمثابة جوهر لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله.

2. مستوى الحضور في الجمعية العامة: إن حضور اجتماعات الجمعية العامة يتيح للأعضاء مراقبة الأداء ومحاسبة مجلس الإدارة على نشاطه، وبذلك يساهمون في إعلاء قيم الشفافية والمحاسبة.

3. معدلات التغيير في عضوية الإدارة: من أبرز الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية هي مبدأ التداول على السلطة، وبالتالي، فإن الحكم على مدى فاعلية وديمقراطية أي تنظيم يمكن ملاحظته من خلال حجم ومعدلات التغيير التي تكون على مستوى هيئاته القيادية.

4. حجم العمل التطوعي في عمل الإدارة: تعد الطوعية أحد المرتكزات التي يقوم عليها المجتمع المدني، وبالتالي، لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني قوي إلا من خلال الإسهام بطريقة اختيارية وحرة في خدمة المجتمع دون مقابل مادي على ذلك (ابراهيم، 2001، صفحة 699).

رغم ذلك، فإن المشاركة السياسية لا تكون إلا بوجود مجتمع مدني يجسد الإرادة العامة ويعبر عنها، ويمدها بالإطار التنظيمي الذي يكسبها قوتها، باعتباره شرطا للديمقراطية، إلا أن الوا قع يثبت أن غياب المجتمع المدني الجزائري عن المجال العام، وعدم فاعليته أحدث تشوها عميقا في بنية الممارسة المدنية مما سبب خللا في تحقيق التنمية المحلية.

المحور الثالث: المجتمع المدني في الجزائر وتحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي:

يعتبر المجتمع المدني في الجزائر فاعلا أساسيا في النظام السياسي، خاصة مع تبني التعددية السياسية سنة 1990، وترجع ازدياد قوة المجتمع المدني نتيجة تغير وظائف الدولة وتعثرها في تلبية حاجيات كافة الأقاليم وعجزها عن سد احتياجاتهم المحلية ومتطلباتهم مما حتم ضرورة تطوير دور هذا الأخير وإشراكه في تسير الشأن المحلي.

فالمجتمع المدني أصبح اليوم شريكاً اقتصاديا واجتماعيا هاماً للدولة وذلك من خلال مساعدته للحكومة عن طريق العمل المباشر معها أو تقديم التمويل المالي أو في شكل خدمات اجتماعية للمواطنين، وهذا نظرا لدوره الفعّال في ترسيخ وتفعيل مشاركة المواطن في تسيير شؤونه في مختلف المجالات وجعله كفاعل رئيسي في رسم السياسة العامة إلى جانب الإدارة في اتخاذ القرار.

لهذا عملت الجزائر مؤخرا على تكريس مبدأ المشاركة في مختلف قوانينها، سواء في القانون الأساسي للدولة وهو الدستور في التعديل الأخير لسنة 2016 الذي يضمن ويؤكد على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، أو في النصوص التشريعية والتنظيمية أهمها قوانين الجماعات المحلية، قانون البلدية 11 -10 (الجزائرية، القانون رقم 11- 10 المورخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو المتعلق بالبلدية، 2011، الصفحات 4-28) والولاية 12-07 (الجزائرية، القانون رقم 12 - 07 المتعلق بالولاية، الصادر بتاريخ 29 فبراير 2012، الصفحات 5-25) اللذان جاءا في إطار الإصلاحات السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية، واللذان يشكلان أرضية تشريعية من شأنها تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار وتسيير شؤونه المحلية، هذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على رغبة الدولة الجزائرية في توسيع مبدأ المشاركة.

على غرار ذلك، فإن تحقيق هذه المقاربة التشاركية لا يكتمل عبر سن القوانين فقط، بل تتجسد من خلال تنفيذها على أرض الواقع، وهذا بالاعتماد على المجتمع المدني الذي يُكوّن المواطن على مبادئ الديمقراطية الأصيلة ضمن ثقافة سياسية مشاركة تحض على الفعل والمساهمة في عملية صنع القرار السياسي والتنموي، وهي من الأسس والمرتكزات الأساسية المساهمة في بناء ديمقراطية تشاركية، ممّا يساعد على تسريع وتيرة التنمية المحلية (سمير، 2018، صفحة 133).

لذلك فإن الفعل التشاركي في المجتمعات التي يغيب فيها المجتمع المدني، تحدث انفصاما بين الفصل المدني وتوجهاته القيمية، التي تنبثق أصلا من المجتمع المدني والنتيجة هي تشوه منطلقات الفعل ونتائجه. (يحياوي، 2013، صفحة 11)

ورغم أهمية هذه الأدوار التي يؤديها المجتمع المدني في الجزائر على المستويين الوطني والمحلي إلا أن النشاط الجمعوي لا يزال يشوبه بعض القصور مما انعكس بالسلب على العمل وقدراته في تأدية وظائفه الموكلة إليه. (حنان، 2015، صفحة 84)

حيث أن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به مؤسساته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للديمقراطية التشاركية، ولكن هذه العملية لا تتم بسهولة ويسر، بل تعترضها العديد من التحديات والتي جعلت المجتمع المدني الجزائري عاجز فعلا عن التأطير السياسي للمواطنين، فالشباب في الجزائر رغم قوتهم العددية فإن حضورهم داخل مؤسسات المجتمع المدني لازال ضعيفا ممّا قد يفسر ضعف إقبالهم على المشاركة السياسية. (الريان، 2012، صفحة 106)

حيث تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الحالة الجزائرية نتيجة عجز مؤسسات المجتمع المدني عن استيعاب كل القوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع، بحيث أصبح المواطن الجزائري غير مكترث بالمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بسبب:

1. عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع، والذي يعتبر من العناصر الأساسية للعمل المدني.

2. عدم الثقة في الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات، ما خلق الهوة بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني.

3. عدم وضوح برامج وأهداف مؤسسات المجتمع المدني بسبب النشأة غير السوية.

4. الانفرادية في اتخاذ القرار نتيجة سيطرة الزعامات القيادية، وعدم فتح المجال للمشاركة وهي صفة جل مؤسسات المجتمع المدني الجزائري. (جابي، 2009، صفحة 40)

ومن أجل تحقيق التنمية المحلية بطابعها التشاركي ينبغي تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر، وهذا الوضع يستدعي سياسات وميكانيزمات واضحة الأهداف تمكن من تقوية دوره والتي يمكن إيجازها فيما يلي: (شاعة، 2017، صفحة 208):

1-ضرورة رفع القيود المفروضة على تأسيس الجمعيات بشكل يضمن استقلاليتها.

2-وضع آليات قانونية واضحة تسمح لهذه التنظيمات في إسهام في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها.

3-ينبغي إلزام المسؤولين بالتكفل باقتراحات منظمات المجتمع المدني والتكفل بانشغالاتها، وضرورة استحداث الأطر لأجل مناقشة هذه المطالب والاقتراحات بشكل يضمن انسجامها مع الأهداف العامة وكذا الإمكانات والموارد البشرية والمادية المتاحة للتنمية المحلية.

4-أن تتسم هذه التنظيمات بالديمقراطية والشفافية في تسيرها واتخاذ قراراتها.

5-إلغاء جميع القوانين والتدابير التي تخطر اجتماعات ومظاهرات في الأماكن العامة وتشجيع الجمعيات للتعبير عن آرائها والتعاون مع نظيراتها من الجمعيات التي تتمتع بنفس الحقوق من الجمعيات الجزائرية.

6-أن يتم فهم المجتمع المدني على أنه مخبر سياسي وفضاء للتنشئة السياسية للمواطنين مما يسهل عليهم عملية الحصول على الروح المدنية للاندماج الاجتماعي للأفراد.

7-أن يشارك المجتمع المدني بشكل مباشر وغير مباشر في اتخاذ القرارات وأن تتسم هذه القرارات بالواقعية وأن تكون منطلقاتها حقيقية بما يخدم مشاريع المحلية وأن تبتعد عن المزايدات والشخصانية (المناصفي).

الخاتمة:

لقد حظي المجتمع المدني باهتمام واسع خاصة مع موجة التحولات الديمقراطية التي شهدتها الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي، حيث تعاظم الإجماع حول فكرة المجتمع المدني الفعال والنشط كمكمل لنمو مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة، ومعنى هذا أنّ تعميق الديمقراطية التشاركية يأتي من خلال منح المواطنين إمكانية ممارسة الحق السياسي، والحريات المدنية والمشاركة على أساس معايير تحكم العمل الديمقراطي وتفعله في آن واحد.

لكن يمكن القول أن سيطرة الثقافة التقليدية في المجتمع الجزائري حال دون تبلور الديمقراطية التشاركية، ويعبر ذلك عن غياب ثقافة الحوار، والتسامح والتعددية الفكرية والسياسية والاعتراف بالآخر، ما يفسر هشاشة دور المجتمع المدني حتى بعد الإصلاحات السياسية المختلفة التي قام بها المشرع الجزائري، وهو ما يمكن إرجاعه إلى قصور طبيعة البنية الهيكلية التي يتسم بها هذا الأخير، إضافة لضعف التمكين لإطاراته الذي حال دون الأداء الجيد لمهامه، والذي يعود أساسا إلى غياب الوعي السياسي والثقافة السياسية وحدود

تغيير نخبه وقياداته، ممّا يجعله غير قادر على مواكبة التغيرات التي تعرفها الساحة بطريقة مستقلة، ويفرض بذلك هشاشته وخضوعه والهيمنة عليه من فواعل وأطراف سياسية أخرى وهذا ما انعكس سلبا على تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المحلي.

وانطلاقا مما سبق، فإن افتقاد المجتمع المدني لموقعه ودوره كقوة اجتماعية مؤثرة مضادة تسمح بتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع من شأنه أن يقود إلى معضلات كبيرة تتعلق بتهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي، فتغييب وإقصاء المجتمع المدني كفضاء للمواطنة ولتجميع المصالح المجتمعية، يؤدي إلى انفصام العلاقة بين الدولة والمواطن.

التوصيات:

في ظل تفتح الدولة على المجتمع المدني بات من الضروري البحث عن أرضية اتفاق جديدة تقوم على مبادئ وآليات عمل مشتركة ومتكاملة، عوض علاقة التوتر والتنافر التي أثرت بشكل سلبي على مسيرة التنمية المحلية، لذا يمكن تقديم بعض التوصيات:

1-إرساء ثقافة الشأن العام التي ستسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغالب، بأن المال العام هو مال سائب (لا صاحب له)، هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية التنموية عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيض التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى اكتساب المصداقية والتأييد للمجهود التنموي الذي يهدف إلى تحقيق حاجات الفئات الاجتماعية.

2-اعتماد قنوات مرنة للاتصال والعمل الجواري، وبلورة آليات للتشاور وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة الشأّن العام، وإبراز الأهداف المرجوة من مجهود التنمية المحلية، التي تتواصل مع التنمية الوطنية الشاملة.

3-ضرورة التنسيق والتشبيك وتوحيد الجهود بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ممّا يجعل العمل متضامنا ومتماسكا ومتناسقا بغرض تحقيق التنمية المحلية.

4-تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والنقاش المحلي حول القضايا الحياتية اليومية و المشتركة للمواطنين لأنه من حق المواطن أن يطالب بسكن لائق، و أن يكون له محيطا نظيفا، و مياه شرب نقية و صالحة، و مشاريع صرف صحي، وطريق مرصوف، وتمدرس لائق، ومساحات خضراء، وحدائق عمومية، ممّا يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية وتجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها.

5-وجوب رفع القيود القانونية والإدارية التي تعرقل نشاط المجتمع المدني للسماح له بالاضطلاع بوظائفه المختلفة.

6-إعلام المواطن على نطاق واسع بتفاصيل المجهود التنموي على مستوى المحلي، وذلك باعتماد وسائل التبليغ الجوارية (إذاعة، ملصقات الخ) وصولا إلى بيان تأثير مشاريع التنمية المحلية على تحسين إطار حياة المواطن.

7-تعزيز الرقابة الشعبية على أداء القائمين على الشأن العامة وتعزيز الديمقراطية المحلية، وذلك بالعمل على ترقية عمل المجتمع المدني عبر اعتماده على الكفاءات المتخصصة والدراسات المعمقة للأولويات والمشاريع ممّا يحول المجتمع المدني إلى قوة اقتراح وضغط على السلطات العمومية.

8-من خلال تشجيع المقاربة التشاركية واعتبار المجتمع المدني كشريك في مشاريع التنمية المحلية، لابد من استحداث آليات للتعاون وكذا تعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف الفاعلين، علاوة على ذلك تدعيم التماسك الاجتماعي بين مختلف أطياف المجتمع.

قائمة المراجع:

1-أحمد باي، رؤوف هوشات. (جانفي 2017). المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر. المجلة الجزائرية للامن والتنمية، 274.

2-أحمد حسين حسن. (2000). الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

3-أحمد رشيد. (1981). الإدارة المحلية والتنمية. القاهرة: دار المعارف.

4-أحمد سعيد تاج الدين. (2015). الشباب والمشاركة السياسية. تم الاسترداد من http://youthdo.org/ar/images/storie/youth/16.pdf

5-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2011). القانون رقم 11- 10 المورخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو المتعلق بالبلدية.، 37.

6-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (الصادر بتاريخ 29 فبراير 2012). القانون رقم 12 - 07 المتعلق بالولاية.، 12.

7-بوحنية قوي. (2015). الجيمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

8-ثامر كامل محمد الخزرجي. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة: دراسة معاصرة في استراتجية ادارة السلطة. عمار: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

9-حسين توفيق ابراهيم. (2001). بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية (المجلد ط2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

10-خذيري حنان. (ديسمبر, 2015). المشاركة السياسية كألية لتفعيل نظام الحكم الراشد. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية(04)، 84.الصفحة 77-86

11-رشاد أحمد عبد اللطيف. (2002). أساليب التخطيط للتنمية. القاهرة: المكتبة الجامعية.

12-سامي طايع. (2001). بحوث الاعلام. القاهرة: دار النهضة العربية.

13-سمير نعيم أحمد. (1987). المنهج العلمي في البحوث الإسلامية. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت.

14-صالح زياني. (أفريل, 2011). الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، 311.

15-صبحي الريان. (2012). دور الاختلاف في تحقيق السلم الاجتماعي. تم الاسترداد من http://www.najah.edu/sites/defaut/conference-paper

16-صلاح العبد. (1985). علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي. القاهرة: دار التعاون للنشر والطبع.

17-طاهر بلعيور. (نوفمبر, 2006). المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 10، 123. 205-220

18-عبد الناصر جابي. (2009). الشباب والانتخابات التشريعية في الجزائر. تم الاسترداد من http://www.aswat.com/ar/node/1044

19-علي أسعد وطفة. (فيفري, 1995). الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي(172)، 66.

20-علي حرب. (2007). العالم ومأوقه: منظم الصدام و لغة التداول (المجلد 2). المغرب: المركز الثقافي العربي.

21-علي عبد الصادق. (2007). مفهوم المجتمع المدني- قراءة أولية-. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

22-غزلان سليمة. (2009/ 2010). علاقة الادارة بالمواطن في القانون الجزائري . أطروحة الدكتوراه في الحقوق (الصفحات 123-124). جامعة الجزائر 01: جامعو يوسف بن خدة.

23-فكيري شهرزاد. (2022). دور الجامعة والمجتمع المدني في تعزيز الوعي السياسي في الجزائر: رؤى وتحليلات للأزمة السياسية قبل وبعد الحراك 22 فبراير 2019. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

24-قريد سمير. (2018). المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

25-كرفالي هبة الله ومحمد شاعة. (2017). المجتمع المدني: عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسير الشأن المحلي. مجلة الحقيقة(العدد 41)، الصفحة 208.

26-مارتينا فيشر. (2009). المجتمع المدني ومعالجة الصراعات. (ترجمة: يوسف حجازي، المترجمون) د ب ن: مركز برغوف للإدارة البناءة للنزاعات.

27-محمد أحمد اسماعيل. (2010). الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

28-محمد أحمد برواري. (2007). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. دهكوك: مطبعة زانا.

29-محمد شلبي. (1997). المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات). الجزائر.

30-محمد طوالبية. (جوان, 2016). الإعلام والتنمية: العلاقة بين تنمية وسائل الإعلام والإعلام التنموي. "مجلة دراسات في التنمية والمجتمع"(العدد 2)، الصفحة 107.109-140

31-محمد عبد الكريم الحوراني. (2013). المجتمع المدني: مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المدني. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

32-محمد عبيدات. (1999). منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات. الأردن: الجامعة الأردنية.

33-محمد قرزيز ومريم يحياوي. (2013). دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثابت والمتغير. المركز الوطني للتوثيق، 11.

34-مرزوقي عمر. (فيفري, 2015). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر : اشكالية الدور. مجلة المستقبل العربي، 433، 41-42.

35-مرسي مشري. (16 - 12/17/ 2008). المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله. التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات (صفحة 05). جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والادارية، فرع العلوم السياسية.

36-مصطفى المناصفي. (بلا تاريخ). المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية. في الموقع الإلكتروني: www.hespress.com. جريدة هيسبرس. تاريخ الاسترداد 24 فيفري, 2023

37-نور الدين يوسفي. (2009). الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجستير . جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية.